

## الهجرة غير الشرعية والأمن غرب المتوسط:

## قراءة في مصادر التهديد ودور الدول

*Illegal immigration and Security in the Western Mediterranean:  
a reading in the sources of the threat and the role of the States*

كروم محمد صالح \*

المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال (الجزائر)

kerroum.81@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 03./03./2022 تاريخ القبول: 20./05./2022

## الملخص:

تهدف دراستنا إلى محاولة فهم موضوع الهجرة غير الشرعية (حتى وإن كانت هذه التسمية لا تعني الهجرة المتعارضة مع الشرع والدين) أو السرية، ومدى تأثيرها على الأمن غرب المتوسط، وهذا من خلال الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي. أي استقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء مصادر التهديد فضلا عن الدور الذي تلعبه الدولة في التصدي لهذه الظاهرة لما لها من آثار (سلبية) على الاقتصاد والأمن بالخصوص. أظهرت النتائج بأن الهجرة غير الشرعية تعدّ من أهم المواجهات الأمنية خصوصا في مناطق العالم التي تعرف مستوى معينا من التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، سيما الهجرة في المنطقة الأورو مغربية انتقل موضوعها من الحاجة الاقتصادية إلى التهديد الأمني. فضلا عن وصم الجنوب بالمصدر الأول للتهديد، وأن شبه تهاون الدولة لإدارة ملف الهجرة قد يحول دون إيجاد فرص فعّالة ضدّ للتهديدات الأمنية.

**كلمات مفتاحية:** هجرة غير شرعية، أمن، غرب المتوسط، تهديد، دول

**Abstract:**

Our study aims to try to understand the problem of illegal immigration (we do not refer to immigration in conflict with *sharia* and *religion*) or clandestine immigration, and its impact on security in the western Mediterranean, based on the inductive-analytical approach. Extrapolate the political reality and study it in the light of the sources and the role of the State in the fight against this phenomenon due to its effects (*negative*) on the economy and security in particular.

The inductive results show that migration is one of the most important security issues, especially in regions of the world that are experiencing some level of economic, social and political progress and prosperity, including migration in the Euro- Maghreb whose object would have gone beyond the economic need to the security threat. The pseudo-monopoly of the State in the management of the immigration file would prevent effective opportunities for security threats.

**Keywords:** illegal immigration, security, western Mediterranean, threat, States



## 1. مقدمة:

تحكم الجاذبية العلاقة بين الأفراد والثروة، فإن لم تنتقل الثروات حيث الشعوب، فالشعوب ستزحف حتماً نحو الثروات. لقد أخذت الهجرة الدولية في التزايد المستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك تزامناً مع الهبة الاقتصادية التي شهدتها أوروبا ودول المركز الرأسمالي وفتح أبواب الدخول للمهاجرين في الفترة التي عُرفت بالثلاثينية الظاهرة التي تلت تلك الحرب.

لكن مع اندلاع حرب أكتوبر 1973 وتوقيف العرب تصدير النفط نحو الغرب، أغلقت أوروبا أبوابها في وجه المهاجرين، ليستمر قانون جاذبية الهجرة نحو أوروبا ببروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تتجاهل قوانين الدخول وتتحدى إرادة الدول. على نحو كلايني، تعتبر الهجرة أحد إفرازات العولمة والتي تتمثل في سلسلة من الإجراءات والعمليات التاريخية والديناميكية غير المنتهية تجسدت في التقدم الاقتصادي وتحريره من قيود الدولة بفعل التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل وتعدد الفاعلين الدوليين على خلاف الدولة.

في عصرنا الحالي، عصر العولمة والتطور العلمي والتكنولوجي الحاصل، الذي ألغى مختلف أشكال الحدود والإختلافات اللغوية وحتى العرقية والدينية جعل من هجرات البشر تخضع لتنظيم قانوني ينظم كفاءات تنقل البشر من بلد إلى بلد. غير أنّ هذا لم يكن كافياً ولم يلبي الطلبات المتزايدة على الحياة الأفضل والرفاه الاجتماعي المتوفر في بلد دون آخر، الشيء الذي جعل هذه الظاهرة تأخذ أبعاداً أخرى غير شرعية أو غير قانونية أو غير نظامية، مما أثر على الأمن والاستقرار في العديد من الدول، مما جعل المجتمع الدولي ينادي إلى معالجة الأسباب الحقيقية للظاهرة وذلك وفق منظور دولي مشترك.

هذه العولمة ربطت المجتمعات والأفراد بعلاقات تجارية وتدفقات هائلة للمعلومات والسلع والخدمات والأفراد. تشكلت بفعل هذه التطورات أنظمة للهجرة الدولية تتضمن مناطق استقبال للمهاجرين تتوفر بها مناصب العمل ومستويات للرفاهية، ومناطق طاردة للمهاجرين تقل بها مناصب العمل وتندر فيها فرص النجاح الاجتماعي.

قوارب الموت لا تحمل فقط أولئك الباحثين عن حياة أفضل، بل تحمل في مضامينها تهديدات متنوعة للفرد والدولة في مناطق العبور والاستقبال. إلا أن الدول تحتكر ملف إدارة الهجرة ورفض مشاركة الفاعلين من غيرها في إيجاد حلول دائمة لتهديدات تنقل الأفراد عبر الحدود. كون حركية البشر من أهم الظواهر الاجتماعية التي اهتم بها الدارسون والمفكرون في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية عبر مختلف المحطات التاريخية، وهذا لما لها من أهمية في تحديد وفهم طبيعة تكوين الأجناس البشرية وتطورهم.

سنتناول في دراستنا إشكالية مصطلح الهجرة غير الشرعية، ومكانة هذه الهجرة بين الواقعية والليبرالية، ومدى تأثير المنطقة الأورو مغربية على الصعيد الاقتصادي والأمني، فضلاً عن دور الدولة في تنظيم الهجرة غرب المتوسط.

## 2. عرض الدراسة الإجرائية:

## 1.2 إشكالية الدراسة:

تطوّرت العديد من الدراسات إلى موضوع الهجرة غير الشرعية، لما لها من عواقب وخيمة على اقتصاديات الدول، والتهديد الأمني لها. فإلى أي مدى تشكل الهجرة تهديداً لأمن الدولة وللأمن الإنساني في الحوض الغربي للمتوسط؟ وماهي علاقتها مع الدولة ككل؟

## 2.2 تساؤلات الدراسة:

إذا كانت الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة للغاية. هل يرجع ذلك إلى أسبابها المتعددة؟

إلى أي مدى تتحكم الدول في إدارة وتنظيم الهجرة فيه؟

## 3.2 فرضيات الدراسة.

الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة للغاية. هل يرجع ذلك إلى أسبابها المتعددة: اقتصادية، ودينية، وسياسية، وتعليمية، وطبيعية (تغير المناخ)، وإلى اندلاع حروب؟

إنّ احتكار الدولة لإدارة ملف الهجرة يحول دون إيجاد حلول دائمة ونهائية للتهديدات الأمنية غرب المتوسط

## 4.2 أهداف الدراسة:

الكشف عن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية، والتركيز على أهمها.

التأكيد على تدخل الدولة في الكف من الهجرة غير الشرعية

تبيان بأن أمن الدولة واقتصاداتها من التحكم الحقيقي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

## 5.2 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدخل في استراتيجيات الدولة لحماية أمنها من خلال الحرص على أمن شعبها، وعدم استغلال ضعفه المادي من قبل انتهازيين داخليين وخارجيين.

## 6.2 دراسات سابقة:

تظهر بعض الدراسات<sup>1</sup> أنّ الهجرة غالباً ما ترتبط بمفهوم انعدام الأمن. حتى أن بعض السياسيين يتحدثون عن "بديل عظيم": سيجعل المهاجرين تدريجياً محل السكان الأصليين. هذه الاتهامات المختلفة ضد الأجانب تتكرر أكثر فأكثر وتكاد تجعلنا ننسى معدل البطالة أو المشاكل الاقتصادية.

ويرى البعض<sup>2</sup> أنّ معظم المهاجرين غير الشرعيين هم جزء من الطبقة العاملة، وأنهم يساهمون بشكل أو بآخر في خفض الأجور. ميزة أرباب العمل ذات شقين: يدفعون لهم القليل، وبما أنّه لم يتم التصريح عنهم، فلا توجد ضرائب أو أعمال ثبوتية. أي أنّ المهاجر غير مدعو للاندماج في المجتمع المضيق، لأنّه ليس لديه زوجة ولا أطفال. بالنسبة لأولئك الذين لديهم عائلة، سي طرح التوطين الدائم للمهاجرين غير الشرعيين مشاكل ليس فقط من حيث التكيف ولكن أيضاً من حيث الاندماج.

تظهر دراسة أخرى<sup>3</sup> أنّ بعض السياسيين يلمحون إلى العلاقة المتبادلة بين الإرهاب والهجرة غير الشرعية، كما لو كان جميع المهاجرين إرهابيين محتملين، رغم أنّ هذا غير دال ولا يمكن تعميمه. لأنّ تدفق المهاجرين لا يساهم بأي شكل من الأشكال في زيادة الإرهاب، بل سيكون العكس تماماً.

تعرض أطروحة دكتوراه<sup>4</sup> عمليات المحاكاة لمعرفة عواقب الهجرة على المستوى الاقتصادي بشكل أفضل. تبرز نتائجها تأثيراً ضئيلاً على سوق العمل، وحتى أنّ الهجرة ستكون مصدراً للتوظيف .

### 3. في إشكالية المصطلح بين الهجرة والهجرة غير الشرعية:

في الأدبيات الأجنبية يعبر عن الهجرة بثلاث مصطلحات متقاربة، فكلمة *Immigration* تعني التوطين، كما تستخدمها الدول المستقبلية للمهاجرين للدلالة على بقاء المهاجر غير الدائم فيها. فالهجرة، عملية يصبح الأفراد من خلالها مقيمين دائمين أو مواطنين في بلد آخر.<sup>5</sup>

أما مصطلح *Emigration* فتستخدمه الدول المرسلة للمهاجرين للدلالة على النزوح والإرتحال، بينما مصطلح *Migration* فيحمل معنى الإنتقال الطوعي الإيجابي، وتستخدمه باقي الأطراف المعنية بالهجرة.<sup>6</sup>

تحمل الهجرة غير الشرعية معنى الصراع الذي يخوضه المهاجر مع قوانين الهجرة. تلك القواعد والإنفاقيات التي تمثل جزءاً من القانون الدولي الإجتماعي المتضمن تحقيق الأمن للجماعات الدولية. يصارع المهاجر غير النظامي تلك القوانين إما بتجاهلها فيتواجد في بلد الإستقبال بدون الإلتزام بها، أو أن يتواجد بشكل قانوني ثم يستمر في البقاء الدائم رغم رفض بلد المقصد لوجوده.

على الجانب الآخر، تحمل فكرة التواجد غير النظامي للأجانب معنى التهديد، ذلك أن رفاة الشعوب المستقبلية للمهاجرين غير دائمة ولا تكون تلك الرفاهية موجودة إلا بتوفر الأمن وإستمرار إستغلال شعوب الإرسال. فمسألة تتبع الثروة ومن ثم المستويات العالية للرفاهية تعد غاية إنسانية لا يستثنى منها أحد، بيد أن شعوب المركز ترفض أن يشاركها الأجانب ثروتها، هذه هي الفكرة الرئيسية المشكّلة للتواجد غير النظامي للأجانب.

تتعدد المصطلحات الدالة على هذه الفكرة، حيث نجد الهجرة غير الشرعية وغير المشروعة، فإنّ مضمونها يدلّ على تعارض هذا النوع من الإنتقال مع التشريعات، وهذه التسمية تقترب مع الهجرة غير الشرعية الدالة على الإنتقال المتعارض مع القانون، لكن الإلتزام بالقانون لدى المهاجرين لا يبدو مسألة مهمة لدى بعض الدول من حيث أن الفوائد الإقتصادية المتأتية من تشغيل العمالة غير القانونية تغطي عن مسألة دخولهم أو مدة إقامتهم، حالة إسبانيا دليل على صحة هذا التحليل، فالعمالة المغاربية غير القانونية تمثل دعماً للإقتصاد الزراعي لهذا البلد من حيث تدني الأجور الممنوحة للمهاجرين وكذلك رفض المواطن المحلي لمثل هذه الأعمال خاصة جني المحاصيل.

لا تبدو تسمية الهجرة السرية مُلمة بكونها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ففي ظل التقدم التكنولوجي وتطور وسائل المراقبة على الحدود البرية والبحرية فإن حركات المهاجرين غير النظاميين ليست مخفية عن قوات خفر السواحل.

عند النظر إلى محاولات تعريف الهجرة غير الشرعية نلمس عدم الإلمام بكل جوانب الظاهرة محل البحث، فدول الإستقبال تعرفها على أنها: " وصول المهاجر إلى حدود الدولة البحرية أو البرية بشكل غير مشروع أو بشكل مشروع بوثائق مزورة أو بوثائق سليمة لمدة مؤقتة بموافقة الدولة، ثم رفض المغادرة بعد إنتهاء مدة الإقامة الشرعية".<sup>7</sup>

أما التعاريف التي تتناول الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدول المرسلة للمهاجرين فترى أن الهجرة هي: " خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي بوثائق مزورة".<sup>8</sup>

يذهب الباحث "حسن الإمام" إلى أن الهجرة غير الشرعية تعني المساس بالسيادة الإقليمية لدولة المهجر بالدخول غير الشرعي أو الإقامة غير المشروعة، كما يعتبرها كذلك إنما حركة الانتقال المخالفة للنظم المعمول بها في دول المهجر.<sup>9</sup>

تشير الهجرة السرية أو غير الشرعية إلى الدخول غير القانوني للأجانب إلى إقليم آخر غير أراضيهم والذين لم يحصلوا على الوثائق الثبوتية. هؤلاء، في الغالب، أشخاص يستخدمون المهربين من أجل عبور الحدود بسرية. منذ بضع سنوات، كانت مسألة الهجرة موضع اهتمام خاص بين السلطات العامة: يقول البعض إنه من المستحيل الترحيب بـ "كل البؤس الموجود في العالم"، والبعض الآخر أنه من الضروري، على العكس من ذلك، الترحيب بالمهاجرين متطوعين أم لا.<sup>10</sup>

لا يزال البعض الآخر يدعي أنّ المهاجرين غير الشرعيين يهددون أمن البلدان بسبب أعدادهم المتزايدة وعدم اندماجهم في المجتمع.<sup>11</sup> في غضون ذلك، تتزايد حالات غرق المهاجرين غير الشرعيين. نتذكر جميعاً صورة الطفل السوري الذي مات على الشاطئ، واصفة بذلك المأساة التي يعاني منها بعض المهاجرين.<sup>12</sup> تواجه هذه الأخبار الملتهبة تصاعد العنصرية وأعمال الشغب والصعوبة التي يواجهها بعض الأجانب في الاندماج في مجتمع لا ينتمي إليهم بالتعريف. فتح الحدود وتشديد قوانين الهجرة وتنامي العولة مفاهيم تتعلق بمسألة الهجرة غير الشرعية دون إغفال السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المضيفة. بالنسبة لبعض السياسيين، أصبح المهاجر كبش فداء<sup>13</sup> حقيقي، وأصبح من الضروري محاربة هذه الآفة حتى يتحسن المجتمع.

نعمد خلال بحثنا هذا تعريفا يعتمد تسمية "غير الشرعية" لوصف ظاهرة الانتقال المتعارض مع القانون فالهجرة غير الشرعية: "هي حركة انتقال الأشخاص بين الدول التي لا تلتزم بالمنظومة القانونية المعتمدة من دول الإرسال وكذا دول الإستقبال المتعلقة بتنظيم تدفق الأشخاص بين الدول".

#### 4. التحليل النظري للهجرة الدولية بين الواقعية والليبرالية:

تمثل الواقعية نموذجاً في العلاقات الدولية حيث ظهرت في خمسينيات القرن العشرين متخذةً الأمن مفهوماً مركزياً في شرح العلاقات بين الدول، كما تعتبر الدولة الفاعل الرئيسي في النظام الدولي مدفوعة إلى مواجهة العالم الخارجي للحفاظ على مصالحها وفي مقدمتها الأمن. وبحسب الواقعيين دائماً، فالنزاعات بين الدول هي التي تحقق التوازن والاستقرار في النظام الدولي، غير أن الليبراليون يخالفونهم في ذلك، بل يركزون على دور القيم المرتبطة بالأفراد كالحرية وأولوية الحق والملكية الخاصة وحرية التنافس الاقتصادي.

الإستراتيجية المبنية على الرؤية الواقعية لا تعتمد على الإدارة الجماعية ملف الهجرة بل تعتبرها شأنًا داخلياً يندرج ضمن السياسة الخارجية للدولة خصوصاً مع ارتباطه بالأمن مطلع القرن الجديد، بحيث أصبح الأمن عاملاً قوياً في تبرير سلوكيات الدول وخاصة الإشكاليات الناجمة عن الهجرة.

بيد أن هناك عدد من الباحثين والدارسين لحقل العلاقات الدولية يعتقدون عدم نجاعة المقاربة الواقعية لحل تلك الإشكاليات لكون الواقعية تركز على مفهوم القوة الذي لا يندرج ضمن سياسات تنظيم الهجرة، فمراقبة دخول وخروج الأشخاص يتعلق بالسيادة وليس بالقوة.<sup>14</sup>

تعتبر الليبرالية ثاني أكبر مقترح لتحليل العلاقات الدولية من خلال اعتمادها المدخل الإقتصادي في تفسير المشاكل الدولية، فالسوق هو المسؤول عن ضبط وتنظيم العلاقات الدولية، وتنقل الأفراد بين الدول يقع تحت حرية التبادل كقانون اقتصادي ليبرالي. قانون العرض والطلب يشكل مضمون سوق العمل بين الدول وقواعد السوق هي التي تؤدي إلى تصحيح الاختلالات الناجمة عن الهجرة الدولية.

على نحو ثاني، يعتمد المقترح الليبرالي على النموذج المؤسسي في سياسات تنظيم الهجرة من خلال الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في تقديم الإحصائيات والبحوث وكذا التحركات الميدانية في معالجة اختلالات الهجرة. لكن مقاومة الدولة لهذا الدور تحد من فعاليته على عكس الاستثمارات والتجارة والخدمات. كما أن المنظومة القانونية المطبقة في هذه القطاعات لا تجد مثيلتها على مستوى تنقل الأفراد ومدى تمتعهم بنفس الحقوق المدنية للمهاجر في بلد المهجر.

في حين تركز الليبرالية على المنافع المتأتية من تنقل الأفراد، توسع الواقعية من الرؤية لتشمل الأخطار والتهديدات، فالنظريتان تختلفان في دور الدولة في الحياة العامة. إلا أن متغير التهديد لدى الواقعية يجد ما يبرره فمسألة الوجود هي ما يحرك الدولة في أي ملف بحيث لا تمنح الدولة هامشاً لتدخل الآخر إلا بالمقدار الذي لا يمس بسيادتها ووجودها. هذا ما يفسر غياب فاعلين فوق قوميين يساهمون في إدارة الهجرة الدولية.<sup>15</sup>

## 5. الهجرة في المنطقة الأورو مغربية من الحاجة الإقتصادية إلى التهديد الأمني:

جاء في تقرير للأمم المتحدة عام 1999، أن أوروبا بحاجة إلى قدوم 150 مليون مهاجر خلال الخمسين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين (أي بمعدل ثلاثة ملايين مهاجر سنوياً) من أجل المحافظة على تقدمها وتوازن التركيب الديمغرافي لشعوبها فسكانها لا تتجاوز نسبتهم (5%) من مجموع سكان العالم لنفس السنة، ومجتمعاتها تسير نحو الشيخوخة.

مما يعني أن التركيبة الديمغرافي للمجتمعات الأوربية سيشهد تغييرات هائلة في هذا القرن، ويعني كذلك أنه على الرغم من كل المشاكل المحيطة بالمغاربة في أوروبا فإن على الدول الأوربية أن تأخذ بعين الاعتبار وجود الملايين منهم في رسم خططها المستقبلية. هذا ما أكدته تقرير المفوضية الأوربية في أكتوبر 2006، بأن الدول الأوربية تواجه خطر الشيخوخة مما يترتب عليه نقص في الأيدي العاملة وآثار سلبية على مختلف النشاطات البشرية. ولمواجهة هذه التحديات اقترحت المفوضية تحديد التركيبة السكانية وتشجيع قدوم المهاجرين ذوي الكفاءة إلى المجتمعات الأوربية.<sup>16</sup>

أما في الجهة المقابلة من الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، تعد تحويلات المهاجرين أحد أهم روافد التنمية ومصدراً مهماً للعمالات الأجنبية حيث تشكل تحويلات المهاجرين في المملكة المغربية معدل 23% من مجموع الواردات سنوياً، وفي تونس 10% سنوياً، في حين تتراوح في الجزائر بين 10 إلى 12%. إلا أن ما يزيد عن نصف هذه التحويلات يتم بشكل غير نظامي عبر قنوات غير رسمية وتذهب لتغطية حاجيات أسر المهاجرين في المقام الأول ولا يستفيد الإقتصاد الكلي إلا بنسبة تتراوح بين 08 و 10 بالمائة.<sup>17</sup>

لكن مع وصول التجربة التكاملية الأوروبية إلى مراحل متقدمة من النجاحات وما صاحبها من رغبة في احتكار الرفاهية، بدأت العديد من الدوائر السياسية والأمنية والأكاديمية الأوروبية في التوجس من المهاجرين وخاصة الوافدين من المنطقة المغاربية وما يحملونه من مخاطر تتمثل في الأصولية الإسلامية والإرهاب، المخدرات والجريمة المنظمة. لم تقتصر هذه التوجسات على الوافدين الجدد بل تعدت إلى الجالية المغاربية تحديداً لتطرح مخاطر أكثر عمقا بالنسبة للأوروبيين تتمحور حول الهوية الأوروبية ومستقبل الدولة القومية.

تبدو الرؤية السياسية وحتى الأكاديمية للهجرة مقرونة دائماً بثنائية (البداية والنهاية) على اعتبار الهجرة مشكل أمني لا بد من حله متبنيين مقارنة لحظية تفتقر للتنبؤ والفهم المعمق لديناميات الهجرة وسيرورتها التاريخية، فالهجرة جزء من مسارات التحولات الدولية وليس مشكلاً يتطلب حلاً فورياً.

منذ أحداث التاسع سبتمبر (11/09)، انفتحت دول المركز الصناعية على الهجرات الوافدة من كل مناطق العالم سواء الفقيرة وغير الآمنة، أو المناطق الآخذة في النمو. أدى الإختلال الإقتصادي إلى تأكيد منطق الطرد في دول الإرسال بتفاقم ظاهرة عدم الاستقرار الأمني وشح مناصب العمل الناتجة عن غياب الاستثمار وغزو التكنولوجيا للصناعة وتسريح أعداد من العمال وقلة فرص النجاح الاجتماعي، وازدياد عوامل الجذب في دول الاستقبال كالانحياز الديموغرافي وهروب اليد العاملة من أسفل هرم العمل ووصول مجتمعات الدول الصناعية إلى درجة عالية من الرفاهية ورغد العيش.

لقد أضحت الهجرة الوافدة من الجنوب المصدر الأول للتهديد في دول الشمال فعلى الصعيد الإقتصادي يتركز الطلب على الأدمغة والكفاءات والمهارات أما قليلي الكفاءة فيشكلون سوقاً موازياً للعمل ينافس العمالة المحلية وبأجور منخفضة. كما تهدد الهجرة الاستقرار الاجتماعي عندما ترتبط بكرهية الأجانب وضعف اندماجهم في المجتمع المحلي خاصة على المستوى الديني والثقافي مما يولد صراعات ثقافية تؤثر على البنى الاجتماعية والهوية المحلية. أما أمنياً فالتواجد غير القانوني على إقليم الدولة المستقبلية يرتبط بالإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وانتشار الأمراض والآفات. يضاف إلى هذا تجمع المهاجرين في ضواحي المدن وتشكيلهم مدن الاكواخ وما تتضمنه من فوضى وغياب لأجهزة الأمن والإدارات.<sup>18</sup>

في نفس السياق، اعتبر باري بوزان مسألة الهجرة من أهم الهواجس الأمنية للألفية الثالثة بإعتبارها تعبيراً عن التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة مركزاً على مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يبرز عقب الحرب الباردة، حيث يقول: "إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز (أوروبا) و جزء من الأطراف (دول المغرب العربي) على الأقل".<sup>19</sup>

عزف "صامويل هنتغتن" على نفس المقام في التهويل من الخطر الأمني للهجرة على أوروبا في كتابه صراع الحضارات، حيث ركز على ما أسماه الزحف الديموغرافي للمسلمين وتزايد نسبتهم من 18% من مجموع سكان العالم إلى 31% سنة 2025 وخاصة فئة الشباب. هذه النسبة تشكل عشرة أضعاف مثيلتها في غرب أوروبا، الأمر الذي يشكل ضغطاً ديموغرافياً عليها وذلك عبر ظاهرة الهجرة، حيث يقول:

"إنّ الغربيين أصبحوا يخشون أكثر من أي وقت مضى أن يتم اكتساحهم ليس من طرف الجيوش

والدبابات ولكن من طرف المهاجرين الذين لديهم لغات و آلهة وثقافات خاصة بهم".<sup>20</sup>

كما عبر كريستوف دوفان في كتابه (الامبراطورية والبرابرة الجدد) عن نفس الهواجس الأمنية حيث يقول: "في الحقيقة إننا ندافع عن مستوى عيشنا... لا يمكن لنا أن نستقبل كل بؤس العالم...". كما يقول جون كلود غيبو: "الشبح الذي يقض مضاجع الحداثة الغربية يكمن في اجتياح المهاجرين الذي سوف يفجر مجتمعاتنا ويمحو هويتنا".<sup>21</sup>

ترسم الأدبيات الأوربية صوراً بالغة السواد عن مخاطر الوافدين من الجنوب وتهديداتهم للحضارة الغربية ورفاهياتها مشبهين تدفقات المهاجرين بتلك التي حصلت إبان هيمنة الأمبراطورية الرومانية. لكن الذي يتجاهله هؤلاء الكتاب تاريخياً تلك الإندفاعات الغربية الاستعمارية نحو جنوب المتوسط في القرن التاسع عشر لنهب ثروات تلك الشعوب وإبقائها في جهل مطبق. لقد بنى الغرب حضارته على مقدرات وثروات غيره، واستمرار تلك الحضارة اليوم مرهون باستمرار نهب الشعوب وإبقائها في تبعية وتخلف.

## 6. دور الدول في تنظيم الهجرة غرب المتوسط

لا مناص من التمييز بين إدارة الهجرة وتنظيم الهجرة، فالأولى تشمل العديد من المهام الروتينية كإدارة دخول وخروج الأجانب (منع التأشيرات، الحصول على الإقامة، مراقبة وتحديد مدة البقاء...) تسوية وضعية النازحين واللاجئين وتحديد الوضع القانوني لهم.<sup>22</sup>

في حين تعنى عملية تنظيم الهجرة بإصدار التشريعات والإجراءات المتعلقة بتشغيل العمال في الخارج، وكذلك تحديد الممارسات المحظورة للتشغيل ومراقبة وكالات التشغيل وكذلك تصنيف وفحص الوظائف المقدمة من الدول الأجنبية.<sup>23</sup> كذلك تهئية المؤسسات للتشغيل، وموقعه العمال وتبني مخططات لتنمية الموارد البشرية الأجنبية واستثمارها.

شرعت الدول المغاربية منذ مطلع الألفية في اعتماد منظومة قانونية تضبط خروج ودخول الأشخاص عبر حدودها، فقد أصدرت تونس القانون العضوي 6-2004 الذي ينص على معاقبة التونسيين والأجانب الذين يدخلون أو يغادرون التراب التونسي بشكل سري بون وثائق، وسبقتها المغرب في ذلك بإصدار القانون 03-03 في 11 نوفمبر 2003 الذي يغرم ويعاقب بالسجن كل من يتنقل من وإلى التراب المغربي دون وثائق رسمية، في حين أصدرت الجزائر القانون 09-01 في 25 فيفري 2009 الذي يجرم الهجرة غير الشرعية من خلا معاقبة كل من يرتكب جنحة الخروج غي النظامي من الجزائر وكذلك جريمة الإتجار بالأشخاص.<sup>24</sup>

لم تكنف الدول المغاربية بالإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بل كثفت من دورات الاستطلاع ومتابعة المرشحين للهجرة وكذلك تفكيك الشبكات المسيرة لعمليات ترحيل المهاجرين بشكل مبكر، يضاف إليه اعتماد الوثائق البيومترية وفق الموصفات العالمية لمنع تزوير الوثائق، وكذلك إنشاء مكاتب لإحصاء المهاجرين غير الشرعيين ومتابعتهم.

لا تدخر دول الضفة الجنوبية جهداً في أعمال الحلول الأمنية ضد الهجرة غير الشرعية، إلا أن مسألة إيقاف تدفقات الراغبين في الذهاب للضفة الشمالية للمتوسط لا تبدو مسألة آنية يمكن حلها في بضع سنوات. إن معالجة هذه الظاهرة تتطلب العمل الجماعي بين دول

الاستقبال ودول الارسال للتقليل من عوامل الطرد كتوفير مناصب العمل وتحفيز المهاجرين على العودة. إن قضية تحقيق التنمية ودولة الرفاه الاجتماعي جنوب المتوسط هي الحل الأمثل لتغيير وجهة المهاجرين وحثهم على الارتباط بمواطنهم الأصلية.

يعد الوصول إلى معدل الهجرة صفر هدفاً غير واقعي بالنظر إلى الأسباب العميقة للظاهرة المدروسة. ذلك أن تسوية درجة الميلاان بين ضفتي المتوسط يقوم على فك الارتباط بين المستعمرات والمستعمر القديم، وإنهاء التبعية بشتى أشكالها، واتباع دول جنوب المتوسط لسياسات تنمية وذاتية مستقلة تعتمد على الاستغلال الجيد لمواردها، وبناء الهوية الوطنية وتقويتها.

تشكل مسألة بناء الدولة الوطنية للجميع جوهر الهجرة غير الشرعية، ذلك أن مبدأ تساوي الفرص والعدالة في الاستحقاق التي حملها العقد الاجتماعي لم تتحقق بعد في الضفة الجنوبية للمتوسط. فالمجتمعات التي لم تحقق الرفاه الاجتماعي تسعى إلى البحث عنه في دول الضفة الشمالية التي كفلت لمواطنيها قدراً من الحقوق والأمن المتعدد، خاصة الأمن الوظيفي ضد البطالة وتحقيق النجاح الاجتماعي. يضاف إلى هذا اتساع الفجوة الديموغرافية بين الضفتين الذي يجعل الفائض الديموغرافي في الجنوب يتجه إلى تعويض النقص الديموغرافي في الشمال كما يوضحه الجدولان التاليان:

الجدول 1: توقعات نسبة النمو الديموغرافي في الضفة الشمالية للمتوسط (1990-2030)

| الدولة   | 1995-1990 | 2000-1995 | 2010-2005 | 2030-2025 |
|----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| فرنسا    | 0.48      | 0.48      | 0.48      | 0.48      |
| إيطاليا  | 0.07      | 0.02      | 0.18-     | 0.39-     |
| اسبانيا  | 0.09      | 0.05      | 0.05-     | 0.22-     |
| اليونان  | 0.71      | 0.45      | 0.01-     | 0.18-     |
| البرتغال | 0         | 0.1       | 0         | 0.06-     |

المصدر: محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

الجدول 2: توقعات نسبة النمو الديموغرافي في الضفة الجنوبية لغرب المتوسط (1990-2030)

| الدولة  | 1995-1990 | 2000-1995 | 2010-2005 | 2030-2025 |
|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| المغرب  | 2         | 1.81      | 1.59      | 1         |
| الجزائر | 2.36      | 2.19      | 1.87      | 1.17      |
| تونس    | 2.24      | 2.05      | 1.56      | 1.05      |
| ليبيا   | 3.49      | 3.36      | 3.11      | 2.03      |

المصدر: محمد غربي (وآخرون)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

يبين الجدولان مدى استمرار التزايد السكاني في الدول المغاربية وإن كان يأخذ منحى تنازلياً عبر الزمن خلال الفترة 1990-2030 من 2% إلى 1% في المغرب ومن 2.36 إلى 1.17% في الجزائر، في حين تستمر الزيادة السكانية في ليبيا ما بين 3% و2% خلال نفس الفترة. لكن المشكلة الأعمق تقع في الضفة الشمالية حيث تسجل اسبانيا وإيطاليا تحديداً عجزاً ديموграфияً بنسبة -0.22 و-0.36% على التوالي خلال نفس الفترة.

بالاعتماد على هذه المعطيات، يمكن التنبؤ باستمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المدى المنظور، مما يبين محدودية دور الدولة في لإنهاء هذه الظاهرة ذات الأبعاد المتعددة والمعقدة. فالتباين الديموغرافي والحاجة الاقتصادية في الشمال، ومن ثم التوجس الاجتماعي والثقافي والسياسي كلها عوامل تبقى تدفقات المهاجرين متواصلة نحو الشمال.

تركز بعض الدراسات الأكاديمية على فكرة السد الذي يحول دون وصول تدفقات أمواج المهاجرين إلى خط النهاية، وذلك بتبني خطط واستراتيجيات أمنية مشتركة. في حين تؤكد أخرى على إتباع سياسات تخفض من عوامل طرد المهاجرين، فتوفر فرص العمل وتشجيع هجرة العودة وتنمية المناطق الريفية في الجنوب كلها عوامل قد تساهم في توجيه بوصلة الهجرة نحو الجنوب. الحل الأول يجعل الدولة في موقع قوة أمام خصم لا يماثلها مما يجعل المشكلة مستمرة لا تنتهي بالقبض على الحراقة أو بانتشال الجثث من البحر، فمأساة الأمن الإنساني أكثر تفاقمًا هنا كتمًا بارتفاع أعداد الضحايا وكيفاً بتنوع شرائح المهاجرين من نساء وأطفال وشباب ومن شتى الدول. أما الحل الثاني فيزاهن على متغير الزمن، فدول الجنوب المتوسطي تخوض رحلة مطولة نحو الحداثة تخللتها تعثرات وأزمات متعددة حالت دون تحقيق أهداف التنمية، ولليوم تصنف هذه الدول على أنها سائرة في طريق النمو في حين تحولت دول جنوب شرق آسيا على سبيل المثال في عقدي الثمانينيات والتعينيات من القرن الماضي إلى دول رائدة ومستقطبة للمهاجرين.

## 7. الخاتمة:

بنهاية الحرب الباردة، انتقل المجتمع الدولي من مرحلة الأمن النسبي الذي ضمنه توازن القوى بين المعسكرين والذي قام على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، إلى مرحلة الخطر الدائم التي يميزها تعدد مفاهيم الأمن من عسكري يتعلق بالدولة الوطنية إلى أمن إنساني واجتماعي ووظيفي. ولم يعد التماثل ضرورياً في الصراع من أجل البقاء، ولم تعد الدولة الفاعل الوحيد الذي يهدد الأمن أو الذي يحتاج الأمن.

على الصعيد الاقتصادي، انتصرت الرأسمالية وترسخت كسبيل أوحده نحو الحداثة وأفصحت عن وحشيتها في استغلال ثروات الشعوب. الأمر الذي عمق الفجوة بين شمال متقدم يشكل 5% من سكان العالم، وجنوب متأخر يصارع أزماته وآفاته.

أمام هذه المستجدات، أصبح من العصي على الدول كبح الرغبة الممتامية لدى الشعوب المتخلفة في الانتقال إلى المركز الرأسمالي الثري والمرفه. لقد أضحت الهجرة جزءاً رئيسياً من معالم التفاعلات العالمية الراهنة بكل ما تحمله من أبعاد متعددة تنموية وديموغرافية وأمنية. في

حين يصنف باحثين آخرين حركية تنقل الأشخاص ضمن سياق العولمة التي ألغت الحدود بين الأمم والمجتمعات مما جعل ثقافة الهجرة والتنقل عبر الحدود تابعا لموجة التطور الذي ألحقته العولمة بالإنسانية.

من منظور أمني، يتم عولمة الخطر إذا كان يمس في جوهره العالم المتقدم. هذا الأمر يفسر التهويل الأكاديمي والإعلامي لتهديدات الهجرة، خاصة في حوض المتوسط، ويحجب منافعها المتعددة وتأثيراتها التنموية على دول الإرسال والاستقبال. إن مركزية التفكير الأوروبية واحتكار الدولة لإدارة وتنظيم الهجرة غرب المتوسط رغم فشل خيارات الدولة في الحد من هذه الظاهرة يؤكد استمرارها في العقود القادمة. هذا الاحتكار يجعل من الواقعية منهجاً راسخاً في إدارة الصراع بين المهاجر والدولة.

## 8 توصيات:

- تنظيم هجرة العمالة؛ يجب أن يوجد تصميم منظم لهجرة اليد العاملة
- تعزيز مقومات الهوية الوطنية من خلال التركيز على المواطن (تربيته ونشأته)
- التوافق مع السياسات الأخرى بما في ذلك الحقوق الأساسية والواجبات.
- تسهيل الحياة اليومية (الحقوق والواجبات)
- المرونة وقبول الهجرة يمكن أن تكون مؤقتة وكذلك طويلة الأمد
- تظهر الهجرة غير الشرعية فجوات على جميع المستويات.
- تسهيل الهجرة الشرعية لذوي الحاجات والضرورات (تطوير المعارف، ..)
- القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تطوير المخالفات في الدول المقصودة.
- لمكافحة الهجرة غير الشرعية بشكل فعال، من الضروري:

○ محاربة الفقر

○ مكافحة الاتجار بالبشر

○ تفكيك شبكات المهربين.

## 9. الهوامش:

<sup>1</sup> Lokman, S. Le migrant, bouc-émissaire de la campagne présidentielle française. 2022, (en ligne) <https://www.middleeasteye.net/fr/decryptages/france-campagne-presidentielle-migration-menace-xenophobie-identite-stigmatisation>. 2022/2/2 تاريخ التصفح

<sup>2</sup> Tripier, M. L'immigré, analyseur de la société (note critique). *Terrains & travaux*, 2004, n°7, pp.173-185. <https://doi.org/10.3917/tt.007.0173>, 2022/2/2 تاريخ التصفح

- <sup>3</sup> Geisser, V. Immigration et terrorisme : « corrélation magique » et instrumentalisation politique. *Migrations Société*, 2020, n°182, pp.3-13. <https://doi.org/10.3917/migra.182.0003>, 2022/2/2 تاريخ التصفح
- <sup>4</sup> Fromentin, V. *Les conséquences économiques de l'immigration sur le marché du travail des pays d'accueil. Le recours aux tests de cointégration et aux élasticités de complémentarité*. 2010, thèse de doctorat. Université de Nancy 2.
- <sup>5</sup> 2022/2/2 تاريخ التصفح - <https://www.britannica.com/search?query=immigration> - معجم موسوعي تاريخ التصفح
- <sup>6</sup> - Migration. New encyclopaedia Britannica. Chicago: 1983. vol. 1851
- 7 - الإمام حسن، *مكافحة الهجرة غير الشرعية*، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص. 29.
- 8 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- 9 - المرجع نفسه، ص. 30
- <sup>10</sup> Fromentin, V. *Les conséquences économiques de l'immigration sur le marché du travail des pays d'accueil. Le recours aux tests de cointégration et aux élasticités de complémentarité*. 2010, thèse de doctorat. Université de Nancy 2.
- <sup>11</sup> Le Cour Grandmaison, O. Immigration, islam, « identité nationale » : vieux débats, vieux démons. *Topique*, 2011, n°114, pp. 93-106. <https://doi.org/10.3917/top.114.0093>, 2022/2/2 تاريخ التصفح
- <sup>12</sup> [https://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/aylan-la-photo-choc-du-drame-des-migrants\\_1712181.html](https://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/aylan-la-photo-choc-du-drame-des-migrants_1712181.html), تاريخ التصفح 2022/2/2
- <sup>13</sup> [https://www.lepoint.fr/societe/les-migrants-boucs-emissaires-faciles-18-12-2014-1890939\\_23.php](https://www.lepoint.fr/societe/les-migrants-boucs-emissaires-faciles-18-12-2014-1890939_23.php), 2022/2/2 تاريخ التصفح
- <sup>14</sup> - GAGNON Jacinthe. L'immigration dernière rempart de la souveraineté de l'Etat ? *Cahier de recherche*. Laboratoire d'étude sur les politiques publiques et la mondialisation. Vol3, septembre 2010, p.24
- <sup>15</sup> - Ibid. p.25.
- <sup>16</sup> - CARRERA Sergio, FAURE ATGER Anaïs, GUILD Elspeth & KOSTAKOPOULOU Dora. Labour Immigration Policy in the EU: A Renewed Agenda for Europe 2020. *CEPS* n°. 240, 5 april 2011, p. 7
- دحة سليم، *السياسات الأورومغاربية لتنظيم الهجرة الدائرية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 171
- <sup>18</sup> - HOLLIFIELD James F. *Why do states risk migration?* Paper prepared for IPSA's 22<sup>nd</sup> World Congress of Political Sciences, Reshaping Power and Shifting Boundaries. Madrid, July 8-12, 2012, pp. 21-26.
- <sup>19</sup> - غربي محمد (وآخرون)، *الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجيات المواجهة*. ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص. 105
- <sup>20</sup> - المرجع نفسه،، صفحة. 106
- <sup>21</sup> - المرجع نفسه،، نفس الصفحة
- <sup>22</sup> - AHMED Ibrahim. Concept and practice of labour immigration policies in European Mediterranean Countries. *Paper presented to fifth mediteranean social and political research meeting*. Organized by European university Institute and Robert schoman center of advanced studies. Florence 24-28 march 2004.
- <sup>23</sup> - Ibid., p.83
- <sup>24</sup> - دحة سليم، مرجع سابق، ص. 82 -